مجلس بلدية الزهراء يقر موازنة 2021 بعجز 4.2 مليون دينار

أبو سليم: الأولوية لمشاريع الصرف الصحي وتأجيل مشاريع الواجهات

بقلم: رنا الحسيني

الزهراء – 14 تشرين الثاني 2020: صادق مجلس بلدية الزهراء في جلسة استثنائية عقدها مساء أمس الخميس على موازنة العام 2021 بعجز مقداره 4.2 مليون دينار، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد انسحاب عضوين من الجلسة احتجاجا على ما وصفاه بتجاهل مطالب أبناء أحياء الشرق. وصوت لصالح الموازنة 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع اثنان وعارضها اثنان.

وقال رئيس المجلس المهندس عادل أبو سليم في كلمة ألقاها عقب التصويت إن الموازنة «لا ترضي الجميع، لكنها تعكس الأولويات الحقيقية للمدينة في مرحلة صعبة». وأضاف أن المجلس اضطر إلى تأجيل عدد من المشاريع التي كانت مدرجة في خطة العام الماضي، مشيرا إلى أن «كل دينار أنفقناه هذا العام ذهب إلى شبكات المياه والصرف، ولم نجد بدا من تأجيل الطرق والأرصفة».

وتبلغ النفقات الإجمالية للموازنة 38.6 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بقيمة 34.4 مليون دينار. ويأتي العجز في معظمه من تراجع الإيرادات المحلية بنسبة 12 في المئة مقارنة بالعام الماضي، بسبب تأخر تحصيل رسوم الأراضي وتراجع حركة البناء. وقال أبو سليم إن المجلس «فضل عدم رفع الضرائب على المواطنين في هذه الظروف، رغم أن ذلك كان سيسد جزءا كبيرا من العجز».

وخصصت الموازنة 14 مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي، تشمل استكمال المرحلة الثالثة من شبكة وادي الرمان وتمديد خط جديد إلى حي المنارة. كما رصد مبلغ 6 ملايين دينار لتعبيد الطرق الداخلية، و2.5 مليون دينار لإنشاء حديقة عامة في منطقة الكثبان الشرقية. في المقابل، جرى تأجيل مشروع الواجهة البحرية بالكامل إلى العام 2023، وخفض مخصصات الصيانة الدورية للشوارع بنسبة 40 في المئة.

وانسحب العضوان سلمى الحداد وفراس الشامي من الجلسة قبل التصويت، احتجاجا على ما قالا إنه «تجاهل متعمد» لمطالب سكان حي الكروم الذين يعانون من انقطاع المياه لأكثر من 36 ساعة متواصلة في الصيف الماضي. وقالت الحداد في بيان مكتوب وزعته على الصحفيين إن «الموازنة كتبت على الورق بعيدا عن الشارع، ولا تعكس ما سمعناه من الناس على مدى أشهر».

من جهته، رد أبو سليم بأن المجلس «لم يتجاهل أحدا»، وأن المشكلة في حي الكروم «تحتاج إلى حل جذري لا يمكن أن يتم بترقيع الشبكة القديمة». وأعلن أن المجلس سيعقد اجتماعا مفتوحا مع سكان الحي في 22 تشرين الثاني الجاري لعرض خطة الطوارئ.

وتنص الموازنة على زيادة رسوم النفايات الصلبة بقيمة 15 دينارا سنويا، وهو ما يمثل أول زيادة منذ عام 2018. وتشمل الزيادة أيضا رسوم الإعلانات التجارية على الطرق الرئيسية، والتي ستطبق اعتبارا من مطلع العام المقبل. وقال أبو سليم إن «الزيادة رمزية، ولا تثقل كاهل أي أسرة، لكنها ضرورية لتغطية جزء من كلفة الخدمات».

وأكد رئيس المجلس أن الموازنة تتضمن 2.1 مليون دينار لتوظيف 120 عاملا جديدا في قطاعي النظافة والصيانة، بعد أن أشار تقرير ديوان المحاسبة المحلي إلى نقص حاد في الكوادر. وأضاف أن «هذه الوظائف ليست ترفا، بل ضرورة لتشغيل المشاريع التي ننفذها».

وتأتي الموازنة في ظل تراجع الإيرادات المحلية بنسبة 12 في المئة مقارنة بالعام الماضي، بسبب تأخر تحصيل رسوم الأراضي وتراجع حركة البناء. وقال أبو سليم إن المجلس «فضل عدم رفع الضرائب على المواطنين في هذه الظروف، رغم أن ذلك كان سيسد جزءا كبيرا من العجز».

وخصصت الموازنة 14 مليون دينار لمشاريع الصرف الصحي، تشمل استكمال المرحلة الثالثة من شبكة وادي الرمان وتمديد خط جديد إلى حي المنارة. كما رصد مبلغ 6 ملايين دينار لتعبيد الطرق الداخلية، و2.5 مليون دينار لإنشاء حديقة عامة في منطقة الكثبان الشرقية. في المقابل، جرى تأجيل مشروع الواجهة البحرية بالكامل إلى العام 2023، وخفض مخصصات الصيانة الدورية للشوارع بنسبة 40 في المئة.

وانسحب العضوان سلمى الحداد وفراس الشامي من الجلسة قبل التصويت، احتجاجا على ما قالا إنه «تجاهل متعمد» لمطالب سكان حي الكروم الذين يعانون من انقطاع المياه لأكثر من 36 ساعة متواصلة في الصيف الماضي. وقالت الحداد في بيان مكتوب وزعته على الصحفيين إن «الموازنة كتبت على الورق بعيدا عن الشارع، ولا تعكس ما سمعناه من السكان على مدى أشهر